



د. منى الموسوي



انهيار التعليم العالي والبحث العلمي... وجهود الإصلاح

جامعة بغداد

إن الإصلاح من وجهة النظر القانونية هو وسيلة للانتقال مما هو موجود اليوم إلى ما يود أن يراه المصلحون في المستقبل، ومعنى هذا أن الإصلاح في كل جوانبه وركائزه سوف يمس البنى القانونية الوطنية والدولية بالصميم. ويعد إصلاح التعليم أحد أهم أركان الإصلاح التي يجب أن تتبناها الحكومات، كونه أساس البناء ودعمه الطاقة الإنسانية المحركة لتحقيق القدرة والعطاء والإنجاز والتقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والتقنية. لذلك أولت العديد من حكومات الدول المتقدمة والنامية اهتماماً بالغاً بالتعليم، باعتباره الركيزة الأساسية في إعداد الموارد البشرية للمساهمة في التنمية الشاملة والتفاعل مع معطيات العصر، ووضعت في خططها التنموية القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى موقعاً متميزاً للتعليم بهدف تفعيل دور القطاع التعليمي وتذليل التحديات والعقبات التي تواجهه من خلال توفير الموازنات المالية، وإعداد وتبني الدراسات والبحوث التي تسعى إلى تطويره وتحسينه، والنظر إلى إمكانية تكيف التعليم العالي مع جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإسهام فيه، مقتنعين بأنه بدون إصلاح التعليم لا يستطيعون التحدث عن تنمية ولا

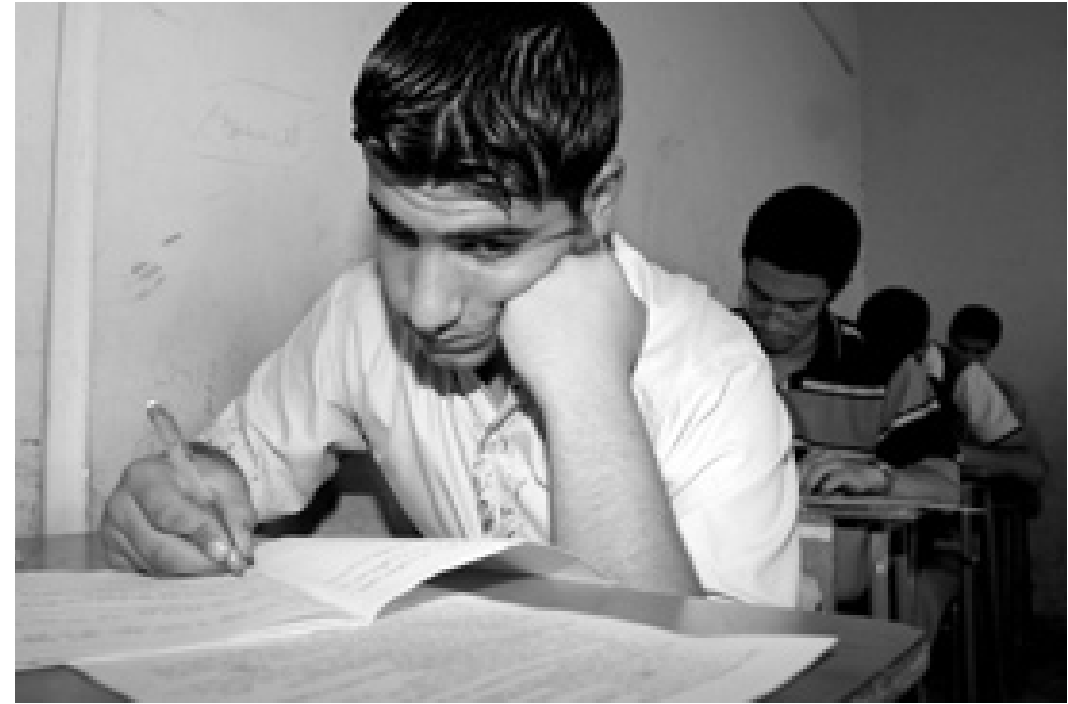
عن ديمقراطية.

وفي العراق يواجه إصلاح نظام التعليم العالي تحديات عديدة ليست وليدة المرحلة الحالية، وإنما امتدت على مدى فترتين، الأولى بداية الثمانينيات عند دخوله الحرب مع إيران إلى سنوات الحصار التي فرضت عليه منذ عام 1990 عند غزوه الكويت، والفترة الثانية التي ازدادت سوءاً بعد أحداث أبريل/نيسان عام 2003. ثم بدأت الخطوات الأولى للإصلاح تأخذ مسارها الصحيح لمواجهة التحديات منذ أواسط عام 2007 بهدف الوصول إلى المكانة المتقدمة التي كان التعليم العالي العراقي يتصدرها على مستوى الدول العربية حتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حسب ما أشارت إليه التقارير الدولية، ومن ضمنها تقرير اليونسكو. ومن تحديات الفترة الأولى توجه الاقتصاد العراقي إلى دعم العجلة العسكرية وإهمال مؤسسات التعليم العالي، ثم العزلة التي عاشتها هذه المؤسسات نتيجة انقطاعها عن التقدم الذي كانت تحققه نظيراتها العالمية، وتراجع البحث العلمي وافتقار المختبرات إلى التقنيات الحديثة بسبب عدم السماح لها باستيراد الأجهزة والمستلزمات المخبرية، التي كانت تعتبرها لجنة العقوبات في

الأمم المتحدة خطرة تحسباً لإمكانية الاستعمال المزدوج في الشؤون العلمية والعسكرية، فضلاً عن تردي الوضع المادي لأساتذة الجامعات، وتسرب عدد كبير من الطلبة من مقاعد الدراسة وتوجههم إلى سوق العمل. وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك قدرة هائلة للأساتذة الجامعي على العطاء الفكري والعلمي والتكيف مع واقع الحال، والجهود الشخصية للأساتذة الذين تسنح لهم الفرصة للمشاركة في أي نشاط أكاديمي خارج البلد حاملين عند عودتهم بعض المصادر الحديثة والأساليب المتطورة للاستفادة منها في أكبر عدد ممكن من الجامعات، مع جهود المنظمات الدولية في تقديم المساعدة، وبذلك حافظ نظام التعليم العالي على الرصانة والمكانة العلمية الجيدة. أما الفترة الثانية فقد كانت شديدة الوطأة على مؤسسات وملكات التعليم العالي، وشهدت تحديات عديدة أبرزها انهيار شبه شامل في البنية التحتية والتجهيزات الحديثة والنظام التعليمي، وما رافقتها من عمليات سرقة ونهب وتخريب للكليات والمعاهد التي كانت تعمل بما تيسر، وتسعى إلى الاستمرار وتأمين حاجات الطلبة بالحدود الدنيا، والتحدي الأمني، وهجرة الآلاف من العقول والكفاءات العلمية بسبب عوامل سياسية

وطائفية واقتصادية وأمنية، بعد تزايد عمليات القتل والتصفية والتجهير القسري واغتيال أكثر من 185 أستاذاً جامعياً. ومع كل هذه الظروف الصعبة فقد استأنفت المؤسسات التعليمية عملها وعاودت التدريس بعد شهر من انتهاء العمليات العسكرية، ولم تتوقف عن منح شهادات عليا، وجمعت التبرعات وصدرت الفتاوى بأن سرقة المال العام حرام، وأعيدت بعض الأجهزة والمواد المسروقة إلى أماكن العبادة واسترجعتها بعض الجامعات، أو اضطرت إلى شراء ما هو معروض منها في الأسواق المحلية، واستمرت في إعادة التأهيل والترميم للبنى التحتية. وظهر التحسن تدريجياً منذ أواسط عام 2007 وحتى الآن، إذ شهدت هذه الفترة جهود إصلاح حثيثة، أبرزها إقرار قانون الخدمة الجامعية، الذي جاء نتيجة تضافر جهود عدد من أعضاء مجلس النواب، انسجاماً مع التحولات الديمقراطية والحضارية المهمة التي يشهدها العراق، وفتح مجالات وآفاق جديدة أمام المؤسسات الأكاديمية ولوضع استراتيجية جديدة وشاملة للتعليم العالي في العراق، دعماً للمسيرة التعليمية وتحقيقاً لتطورات ملموسة في مجال

شهدت منظومة التعليم العالي تحديات شديدة الوطأة.. كان أبرزها انهيار شبه شامل في البنية التحتية والتجهيزات الحديثة والنظام التعليمي، وما رافقتها من عمليات سرقة ونهب وتخريب للكليات والمعاهد، وهجرة الآلاف من العقول والكفاءات العلمية بعد تزايد عمليات القتل والاغتيال لأكثر من 185 أستاذاً جامعياً.



حضارية مفتوحة لا يجوز تقييدها بانتفاء عقائدي أو أيديولوجي أو أي غطاء آخر. فالجامعات بمفهومها العلمي يجب أن تكون حرة في اختيار هيئاتها التدريسية ومناهجها وبرامجها وتقنيات أدائها الوظيفي، وبالتالي تحديد أهدافها وسبل عملها وفق استراتيجية متكاملة بعيدة عن الولاءات السياسية.

إن جهود الإصلاح في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لم تنل اهتماماً كبيراً من قبل الحكومة عند إعدادها الموازنة المالية العامة للدولة لعام 2009، وتأخرت بسبب تجاذبات سياسية وليست مالية، ولم تأخذ بنظر الاعتبار التوسع الحاصل في الجامعات والمعاهد والطلبة والكادر التدريسي وعودة الكفاءات والبنى التحتية وحالة بناء نظام تعليمي يستند على الأسس والتقنيات العلمية الحديثة، إذ انخفضت موازنة التعليم العالي إلى 2% من الموازنة العامة مما سينعكس سلبياً على جهود الإصلاح، لذلك لا بد من إعادة النظر فيها وزيادتها من خلال الموازنة التكميلية. ويمكن الوقوف على حجم المشكلة إذا ما قورنت بنسبة موازنات التعليم العالي من الموازنة العامة التي تضعها بعض الدول العربية المستقرة مثل المملكة العربية السعودية 25%، والإمارات 8%، أما في الولايات المتحدة الأمريكية 18%، وماليزيا 20% كموازنة للبحث العلمي فقط.

ويتوقف مستقبل التعليم العالي في العراق على ضرورة وجود سياسة تعليمية واضحة المعالم والأهداف، تحدد من خلالها مدخلات ومخرجات المؤسسات التعليمية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل المستقبلية، لذلك لا بد من أن تكون هذه للمؤسسات بعيدة النظر في دراستها وقراءتها لمتطلبات هذه السوق، إذ لا تتوفر للأن إحصاءات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في العراق للعام المقبل - وليس لعشرة أعوام مقبلة - مما سيؤثر كثيراً في زيادة نسبة البطالة بين الخريجين بسبب قبولهم في تخصصات لا يحتاجها السوق، مما يستدعي تطوير العملية التعليمية والمعرفية وتوجيهها نحو خدمة المتطلبات التنموية وحاجات مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع، وأن يكرس العمل على رفع كفاءة الخريجين وإكسابهم المهارات التطبيقية التي تدعم سوق العمل المحلية لردم الفجوة بين متطلبات القطاع الخاص وتدني نوعية مخرجات التعليم العالي خلال السنوات المقبلة، وأن توضع استراتيجية بعيدة المدى تستوعب أبعاد المشكلة وتساعد في إيجاد الحلول لها، وهو ما بدأته - بالفعل - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث بادرت إلى تشكيل مجالس تنسيقية بينها وبين جميع وزارات الدولة والقطاع الخاص.

يجب أن تكون الجامعات حرة في اختيار هيئاتها التدريسية ومناهجها وبرامجها وتقنيات أدائها الوظيفي، وبالتالي تحديد أهدافها وسبل عملها وفق استراتيجية بعيدة عن الولاءات السياسية، والتجاذبات والصراعات الحزبية، فلا يجوز تقييدها بانتفاء عقائدي أو أيديولوجي أو أي غطاء آخر.



جهود الإصلاح في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لم تنل اهتماماً كبيراً من قبل الحكومة عند إعدادها الموازنة المالية العامة للدولة لعام 2009، وتأخرت بسبب تجاذبات سياسية وليست مالية.



العلمي بوضع معايير وضوابط محكمة لدعم العملية التعليمية للارتقاء بها إلى مستويات رفيعة، من خلال تشكيلها لجنة لدراسة وتقييم جميع المناهج الدراسية في الكليات والمعاهد، عن طريق تطبيق المعايير الدولية وإدارة الجودة، وتعميم تجربة التعليم الإلكتروني على جميع الجامعات، لما تمثله تكنولوجيا المعلومات من أهمية في تطوير أداء الأستاذ الجامعي وضرورة انتقاله من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني تدريجياً، وربط الجامعات بشبكات الأبحاث الخاصة، وتفعيل دور شبكة المعلومات العالمية في التواصل مع الجامعات الأجنبية وتعزيز العلاقات الثقافية. علاوة على تشكيل لجنة لمتابعة استيراد ما تحتاجه المختبرات العلمية في الجامعات، وإعداد برنامج تدريبي للأساتذة الجدد يتضمن إرسال 300 أستاذ سنوياً في دورات تدريبية تستمر الواحدة منها شهراً كاملاً، بهدف إطلاع الأساتذة الجدد على آخر المستجدات في مجال عملهم، وإكسابهم الخبرات العلمية التي تمكنهم من تنمية الإبداع لدى طلبتهم.

إن جهود الإصلاح في مؤسسات التعليم العالي يجب أن تتواصل وترتقي لتتأى عن التجاذبات والصراعات السياسية والحزبية، كونها مؤسسات

البحث العلمي، ولتحسين الملاك التدريسي ورفع مستواه المعيشي، والحفاظ عليه والحد من هجرة الكفاءات العراقية. وبالرغم من المزايا التي جاء بها القانون فإنه بحاجة إلى مراجعة لإجراء تعديلات مهمة، وإضافة فقرات أخرى في مجال الحرية الأكاديمية، والملكية الفكرية وبراءات الاختراع للأستاذ الجامعي ونشاطاته العلمية، وتطويره مهنيًا وإداريًا.

ونجحت جهود الإصلاح في استقطاب آلاف الكفاءات العلمية المهاجرة، وحثهم على العودة إلى الوطن للعمل في مؤسسات التعليم العالي مع تسهيلات بنقل وقبول أبنائهم من الطلبة في الكليات والمعاهد المناظرة في العراق، كما شهد القطاع توسعاً في عدد الجامعات والكليات الرسمية والأهلية، إلا إن هنالك عدم اعتراف بأي نوع من الدراسة التي تعتمد مبدأ التعلم عن بعد، بالرغم من أهميتها في تطوير فاعلية التعليم وفي تخفيف الضغط على المؤسسات التعليمية، كونها تتعارض مع أسس معادلة الشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية (الفقرة 2 من المادة السابعة، كذلك من المادة السادسة) والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية العدد 2512 في 1976/2/2. كما أن هنالك توجهاً لوزارة التعليم العالي والبحث

منذ أواسط عام 2007 ظهر التحسن تدريجياً، إذ شهدت هذه الفترة جهود إصلاح حديثة أبرزها: إقرار قانون الخدمة الجامعية، ونجحت جهود الإصلاح في استقطاب آلاف الكفاءات العلمية المهاجرة، كما شهد القطاع توسعاً في عدد الجامعات والكليات الرسمية والأهلية.